

لا حرية ولا مستقبل: لاجئون فلسطينيون بلا هوية في لبنان

سينثيا بيتري

يعمل مجلس اللاجئين الدنماركي وبدعم من قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية على إضفاء طابعا إنسانيا على المجموعة المغفلة وغير الممثلة والمهمشة للفلسطينيين القاطنين في لبنان بدون حياتهم لأي شكل من أشكال الهوية.

الخاص أو الحكومي، ويصعب عليهم الحصول على خدمات الأونروا ولا يمكنهم تغطية نفقات الرعاية الصحية في بلد ذات نظام صحي باهظ الثمن أغلبه ضمن القطاع الخاص.

وأكبر الأعباء التي يعانون منها هو أن أطفالهم لا يتمتعون بأي وجود قانوني، حيث تزوج معظم اللاجئين الذين ليس لهم أوراق إثباتية وذلك على مر ثلاثة عقود منذ وصولهم إلى لبنان - إما من لاجئين فلسطينيين مسجلين وإما

ثبوتية حيث حدث نقاط تفتيش الجيش اللبناني من قدرتهم على الحركة بحثا عن عمل. وبالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها كل اللاجئين

منذ أن أسس مجلس اللاجئين الدنماركي مكتباً له في لبنان في شهر أغسطس ٢٠٠٤، قمنا بتحديد قرابة ٣٠٠٠ لاجئ بدون هوية يعيشون في مخيمات لاجئين غير رسمية في جنوب وادي البقاع، وعلى

عكس لاجئي ١٩٤٨، فإن معظمهم لا يعيشون في مخيمات تتمتع بدعم من شبكات الأقارب والجيران، بل وصلوا فرادا أو في مجموعات صغيرة، ومر الكثير منهم بتجارب معقدة من النزوح المتعدد، وكان بعض منهم مسجلين بالفعل كلاجئي ١٩٤٨ في الأونروا في غزة أو الضفة الغربية أو الأردن أو سوريا ولكن تم نفيهم مرة أخرى، حيث طردت السلطات الاحتلال الإسرائيلية بعضهم من الضفة الغربية أو غزة، والبعض الآخر هم مقاتلون سابقون في منظمة التحرير الفلسطينية وأجبروا على مغادرة الأردن عام ١٩٧٠ بعد مواجهات «أيلول الأسود» التي دارت مع الحكومة الأردنية. كما أدى طرد إسرائيل لمنظمة التحرير



من مواطنين لبنانيين في بعض الحالات، وموجب القانون اللبناني لا يُعترف قانوناً بأطفال اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية، حتى إذا وُلدوا في لبنان وإن كانت أمهم لاجئة مسجلة أو مواطنة لبنانية، ومن ثم فهم لا يمتلكون أي وثائق إثبات شخصية، ووصل جيل كامل من الأشخاص الذين ليس لديهم أوراق إثباتية سن البلوغ الآن وليس لديهم أي إمكانية للمشاركة في الحياتين الاجتماعية والاقتصادية.

مساعدة اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية

بدأ مجلس اللاجئين الدنماركي في شهر مارس ٢٠٠٥ بفعاليات من الاستشارات القانونية والتأييد والمساعدة لدعم

اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية، وقمنا بإجراء مقابلات مع أكثر من ١٥٠ عائلة وقمنا بتجميع ملفات قد قدمناها إلى السلطات الدولية والمحلية المتعلقة - بما فيها الأونروا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسلطة الفلسطينية وحكومات لبنان ومصر والأردن وسوريا،

الفلسطينيين في لبنان [انظر مقال شريف السيد علي في صفحة ١٣]، يواجه اللاجئين ممن ليس لهم هوية مزيداً من القيود، فهم غير قادرين على التحرك خارج المخيمات خشية اعتقالهم، ولا يمكنهم السفر أو اقتناء الممتلكات أو تسجيل حالات الزواج أو التخرج من المدارس الثانوية أو التسجيل في التعليم العالي

الفلسطينية من لبنان في عام ١٩٨٢ إلى ترك المقاتلين السابقين دون أي حماية رسمية، وبعد انتهاء الحرب اللبنانية في ١٩٩٠ تفككت معظم الميليشيات واستعادت الحكومة السيطرة على البلاد تدريجياً، ولكن هذه النتيجة الإيجابية تسببت في بروز صعوبات جديدة للاجئين الذين ليس لديهم أوراق

وبالإضافة إلى ذلك يدعم مجلس اللاجئين الدماركي إصدار تصاريح الإقامة لأزواج وأطفال المواطنين اللبنانيين الذين يسمح لهم فقط بالبقاء في لبنان فقط بشرط أن لا يعملوا في أي وظيفة، وقد رفع مجلس اللاجئين الدماركي دعاوى قضائية بالاشتراك مع شركة محاماة لبنانية لكي يضعوا أساساً لإصدار هويات لبعض اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية، ويشمل هذا أطفال قاصرين غير مسجلين ممن يعترف بأبوتهم أب مسجل وأطفال الأرامل اللاتي لم يحمل أزواجهن أوراق ثبوتية، وأخيراً يدعم مجلس اللاجئين الدماركي جهود الائتلاف القومي لحقوق النساء اللبنانيات المتزوجات بأجانب وذلك لمنح جنسيتهم لأطفالهم. إن حصول مثل هذا التغيير من شأنه أن يحل ١٥٪ من قضايا اللاجئين الذين ليس لديهم هوية.

وربما يكون لبعض المدعين مخاوف حقيقية من التعرض للاضطهاد وربما تكون هناك حاجة لتوفير الحماية الدولية لهم، وفي الحالات التي لا يمكن توفير حلا قانونيا في لبنان، يتقدم مجلس اللاجئين الدماركي بطلبات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يظل العمل لصالح اللاجئين الذين لا يحملون أوراق ثبوتية في لبنان عملاً صعباً يتطلب الصبر والمثابرة والاستعداد لتلقي الكثير من الرفض وعدم تحقيق النجاح إلا في حالات قليلة، ولقد استكشفنا الكثير من الطرق للتوصل إلى الحلول، ومن المهم أن تستمر المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في بذل جهودها في العمل كوسيط بين اللاجئين والسلطات الفلسطينية وأن يسعوا لتوفير حلولاً للحالات الفردية، ولكن الحل الشامل يتطلب حواراً إقليمياً بين السلطات اللبنانية والمصرية والأردنية والفلسطينية والسورية.

سينثيا بيتري هي مديرة برامج لمجلس اللاجئين الدماركي في لبنان. البريد الإلكتروني: cynthia.petrigh@gmail.com، وللحصول على المزيد من المعلومات، زوروا الموقع التالي: www.drc.dk/Lebanon.1740.0.html

الحكومة المصرية متعاونة ووافقت على تجديد الجوازات في الحالات التي تمكنا من تقديم صلات سابقة، بينما رفض الأردن كل طلباتنا.

وقد التقى مجلس اللاجئين الدماركي بأطراف لبنانية ووكالات مختلفة للنظر في إمكانية إيجاد حلول في لبنان لتلك الحالات، وتظل القضية حساسة ولكن يبدو أن هناك رغبة متنامية للاعتراف بضرورة تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين في لبنان، ودعم مجلس اللاجئين الدماركي بعض الحالات لإصدار تصاريح إقامة وتصاريح عمل للاجئين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية ممن يحملون جوازات سفر أجنبية واستوفوا معايير أخرى قد وضعتها السلطات اللبنانية خلال فترة العفو عن المغتربين غير القانونيين، والآن حصلت سبع عائلات على مثل هذه الوثائق.

وكل حالة من تلك الحالات تعتبر حالة فريدة من نوعها وتتطلب طريقة فردية للتوصل إلى حل.

وأحد الخيارات التي اقترحناها هو نقل ملفات الأونروا إذا كان اللاجئين مسجلين مع الأونروا في مكان آخر. لقد كان مجلس اللاجئين الدماركي يؤيد نقل ملفات هؤلاء اللاجئين إلى لبنان من أجل إثبات وجودهم رسمياً في البلاد ومنح عائلاتهم مكانة قانونية، وللأسف لم تدعم السلطات اللبنانية هذا الموقف، وعجزنا عن استئناف العمل في عينات الحالات حيث أعلنت الأطراف المعنية أنها لا تستطيع المضي قدماً دون موافقة لبنان.

ونحن نعمل أيضاً على تأييد عملية تجديد جوازات السفر المنتهية التي تصدرها دول ثالثة حيث كان يحمل أغلب الفلسطينيين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية جوازات سفر أردنية ومصرية، وكانت

إنعام هي سيدة لبنانية متزوجة من محمود، وهو لاجئ فلسطيني فر من غزة عام ١٩٦٧ عندما احتلتها إسرائيل وسجل نفسه عند السلطات المصرية، وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي رحل محمود إلى سوريا بصورة قانونية ورحل إلى لبنان بدون أوراق ثبوتية ملائمة، وحياتاً إنعام ومحمود ينغصها استمرار عدم حصوله على أوراق ثبوتية، حيث لا يمكن لأطفالهم التخرج من المدارس ولا يحق للعائلة الحصول على خدمات الأونروا، وابنتهم الكبرى فادية، ابنة الاثني عشر ربيعاً، تعاني العائلة للبقاء بدون الحصول على الرعاية الصحية الضرورية، وقد دفعت إنعام مبلغ ٣٠٠ دولار مؤخراً لاجراء معاملة لأوراق تسجيل لأطفالها لرجل يدعي أنه يعمل في وزارة الداخلية، ولم تر إنعام هذا الرجل مرة أخرى وظل أطفالها غير مسجلين، ومن خلال تدخل مجلس اللاجئين الدماركي حصلت العائلة الآن على جوازات سفر مصرية جديدة وحصلوا مؤخراً على تصاريح إقامة وعمل في لبنان.

ولدت ندى في لبنان عام ١٩٥٨ وسجلت مع والديها كلاجئة فلسطينية من لاجئي ١٩٤٨، وفي عام ١٩٧٩ تزوجت من مراد، وهو لاجئ فلسطيني مسجل مع الأونروا في الأردن، وبالرغم من أن كلا من ندا ومراد مسجلين كلاجئين، إلا أن وثائقهم ضاعت بسبب خطأ بيروقراطي كما ضاعت وثائق الكثير من العائلات الأخرى التي غيرت محل إقامتها، ويعيش كلا من ندى ومراد وأطفالهم التسعة كلاجئين بدون أوراق ثبوتية في منزل يتكون من غرفة واحدة في جنوبي لبنان، وقد قدم مجلس اللاجئين الدماركي المساعدة القانونية في محاولة لتأمين الأوراق الثبوتية ويعمل على توفير التدريب المهني لأطفالهم الكبار.

ولد حسن في عام ١٩٦٧ في مخيم الوحدات في الأردن، وهو لاجئ مسجل مع الأونروا كلاجئ ١٩٤٨ مثل باقي أفراد عائلته التي وصلت إلى لبنان في عام ١٩٧٠ نتيجة لحرب أيلول الأسود، وتوفي والده في عام ١٩٧٣، وكان من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، وعاش حسن في دار الأيتام حتى سن الخامسة عشر، وفي عام ١٩٨٢ اعتقلته السلطات اللبنانية وتم ترحيله إلى الأردن حيث تم تعذيبه وأجبر على البقاء لاستكمال الخدمة العسكرية، وفر من الأردن خوفاً من الاضطهاد مرة أخرى، وعند وصوله إلى سوريا تقدم بطلب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على وضع اللاجئ، ورفض طلبه لأنه مسجل لاجئ مع الأونروا، وعند عودته إلى لبنان، اعتقلته السلطات اللبنانية مرة أخرى بسبب عدم اكتمال وثائقه الثبوتية، وبعد اتصاله بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دمشق اعتقلته المخابرات السورية في لبنان واتصلت بعدها بالسلطات الأردنية، وقام الأردنيون بإلغاء جنسيته الأردنية وإبطال جواز سفره. وسافر حسن إلى كردستان العراقية خوفاً من السجن في سوريا، حيث قام بكسب رزقه عن طريق بيع دمه، وسافر في عام ١٩٩٩ سرا إلى لبنان عبر الأراضي السورية، وقال كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأونروا إنهما عاجزين عن تقديم المساعدة له، وهو يقطن الآن في بيروت، ويعيش في حالة من الخوف المستمر من أن يتم إعادته إلى السجن بدون بصيص من الأمل في